

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية –مفتاح

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن لقطاع العمل 2024–2023

اعداد مؤید عفانـــة

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2023-2024 لقطاع العمل

تبعاً لتقرير الانفاق الفعلي السنوي للعام 2024 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الانفاق الفعلي المخصص لقطاع العمل (49.3) مليون شيكل، من أصل (17,518.8) مليون شيكل الاجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2024، أي ما نسبته (0.28%) من اجمالي النفقات[1].

وتبعاً لتقرير الانفاق الفعلي السنوي للعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الانفاق الفعلي المخصص لقطاع العمل (51.22) مليون شيكل، من أصل (17,870.5) مليون شيكل الاجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2023، أي ما نسبته (0.29%) من اجمالي النفقات[2].

ويُظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة لبنود للإنفاق الفعلى السنوي المقارن 2023-2024 لقطاع العمل:

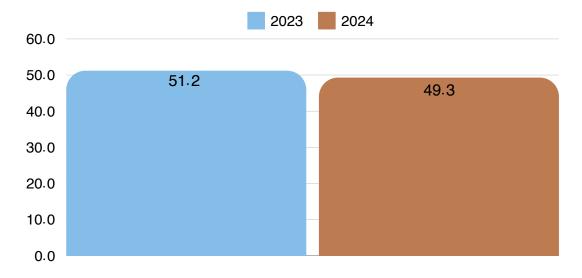
مقارنة الإنفاق الفعلى السنوي المقارن 2023-2024 لقطاع العمل/ بالمليون شبيكل

النسبة بين 2024/2023	الانفاق الفعلي 2024/ بالمليون شيكل	الانفاق الفعلي 2023/ بالمليون شيكل	البند
95.2%	35.0	36.8	الرواتب والأجور
101.4%	3.52	3.47	المساهمات الاجتماعية
92.1%	6.8	7.4	السلع والخدمات
77.0%	0.8	1.0	النفقات الرأسمالية
122.9%	3.1	2.5	النفقات التطويرية
96.2%	49.3	51.2	المجموع

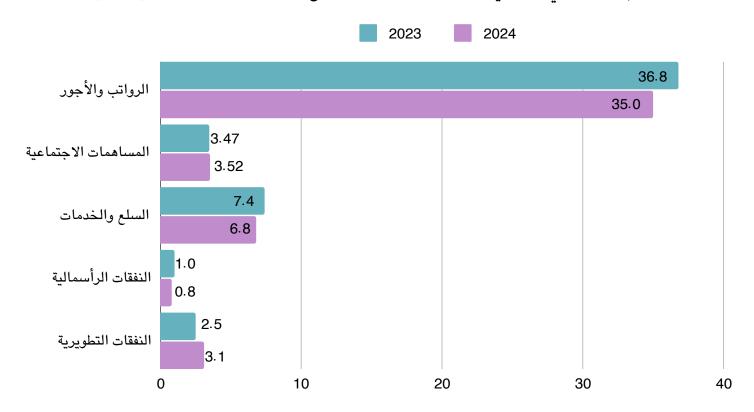
ملاحظة: الأرقام أعلاه على أساس الالتزام، على سبيل المثال قيمة الرواتب والأجور أعلاه هي الملتزمة بها وزارة المالية للموظفين، وليس المنفق على الأساس النقدي، بسبب صرف نسبة من الراتب، منذ نهاية العام 2021.

^[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون اول 2024، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 30 كانون ثاني 2025، جدول رقم (5ب) [2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون اول 2023، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 27 كانون ثاني 2024، جدول رقم (5ب)

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2023-2024 لقطاع العمل/ بالمليون شيكل

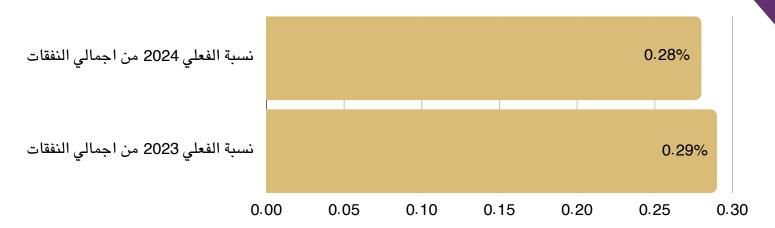


مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2023-2024 لقطاع العمل تبعاً للبنود /بالمليون شيكل

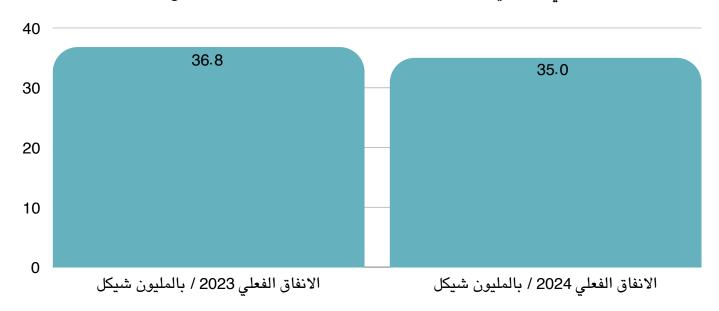


الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة العمل والشركاء.

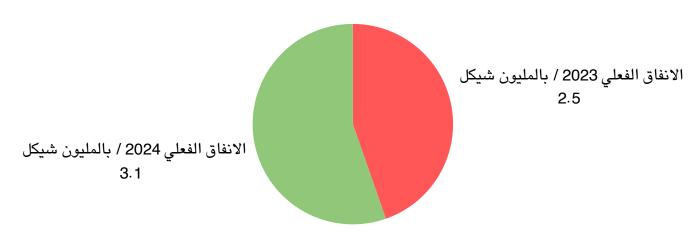
نسبة الانفاق الفعلي السنوي المقارن على قطاع العمل من اجمالي النفقات العامة 2023-2024



مقارنة الإنفاق الفعلى السنوي المقارن لبند الرواتب والأجور 2023-2024 لقطاع العمل/ بالمليون شيكل



مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لبند النفقات التطويرية 2023-2024 لقطاع العمل/ بالمليون شبيكل



تحليل أرقام الانفاق الفعلي السنوي المقارن لقطاع العمل 2023-2024:

أولاً: الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة العمل في العام 2024، كان أقل من الإنفاق الفعلي 2023، وبنسبة محدودة، حيث انخفض الانفاق الفعلي السنوي من (51.2) مليون شيكل عام 2023، الى (49.3) مليون شيكل في العام 2024.

ثانياً: انخفضت نسبة الانفاق الفعلي على وزارة العمل خلال العام 2024 من اجمالي النفقات، عمّا كانت عليه في العام 2023، من نسبة (0.29%) من اجمالي النفقات في فلسطين، الى (28.0%)، الأمر الذي لا تتناغم ودور واهمية وزارة العمل في قيادة قطاع الأعمال في فلسطين.

ثالثاً: الانفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور/ السلع والخدمات/ النفقات الرأسمالية، انخفضت في العام 2024 مقارنة مع العام 2023، وان كان بنسب محدودة، ويعود ذلك الى الترشيد في الموازنة العامة 2024.

رابعاً: النفقات التطويرية ارتفعت في العام 2024، عمّا كانت عليه في العام 2023، من (2.5) مليون شيكل الى (3.1) مليون شيكل، وهو ارتفاع جيد، ولكن لا يتناغم وحجم النفقات التطويرية المخططة لوزارة العمل في موازنة العامة 2024.

إن نسبة الإنفاق الفعلي المنخفضة على قطاع العمل، وتحديداً على النفقات التطويرية، تلقي ظلالاً سلبية على البرامج والمشاريع ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي، والتي خصص لها موازنات مرتفعة ضمن النفقات التطويرية مثل بناء وتجهيز مراكز تدريب مهني في الضفة الغربية للذكور والاناث، أو استكمال بناء مركز تدريب يطا، حيث إن الإنفاق الفعلي على النفقات التطويرية لا يغطي هذه البرامج والمشاريع الذي يمس الخدمات المقدمة للطالبات الاناث.

نتيجة: يلاحظ من تحليل الانفاق الفعلي السنوي المقارن للعامين 2023 – 2024، ان الانفاق الفعلي على قطاع العمل انخفض، ولكن بنسبة بسيطة، على صعيد المبلغ الفعلي المنفق وتراجع على صعيد النسبة من اجمالي النفقات. كذلك فإن الرواتب والأجور ما زالت تستحوذ على غالبية الانفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل، في حين ان الانفاق على النفقات التطويرية ما زال محدوداً ودون مستوى النفقات التطويرية المقدرة.

مصطلحات هامّة:

- النفقات: تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
 - الرواتب والأجور: رواتب وأجور موظفى الوزارة.
- المساهمات الاجتماعية: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- النفقات التشغيلية "السلع والخدمات": هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المبانى، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ).
- النفقات التحويلية: النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... الخ).
- النفقات التطويرية: هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- الأساس النقدي: الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- ـ أساس الالتزام "الاستحقاق": الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.